الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XXIII)/L.6/Add.1
9 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثالث
جنيف، ٣-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٣ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

العولمة من أجل التنمية

المتحدثون:

وزير التجارة في كينيا

وزير ومفاوض رئيسي، الجمهورية الدومينيكية

سفير البرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال تعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على العنوان التالي:
UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437

(A) GE.06-51967 091006 091006

العولمة من أجل التنمية

(الموضوع الفرعي ١)

١- علّق **سعادة السيد موخيشا كيتويي، وزير التجارة في كينيا،** على عدد من القضايا الهامة، ونظّم حديثه تنظيماً يُركز على موضوعين عامين هما: أولاً، عدم التكافؤ في منافع وتكاليف العولمة؛ ثانياً، الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف مقابل الاتفاقات التجارية الثنائية. وقال إن التحديات التي تُثيرها العولمة والمنافع التي تعود بها موزعة توزيعاً غير متكافئ على البلدان وعلى القطاعات: فيمكن التمييز بين البلدان النامية التي تدبرت أمرها في جني منافع كبيرة من العولمة (لا سيما الصين وشرق آسيا) والبلدان التي كانت أقل استفادة من تلك المنافع. وتشمل التحديات أيضاً هجرة اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وقال إن قدرة الاتفاقات الدولية على تناول الدعم المحلي ودخول الأسواق تُعتبر عاملاً مهماً في إيجاد نظام تجاري عادل. ولاحظ أن قواعد ضمان العلاقات التجارية ليست شبيهة بقواعد تعزيز التجارة العادلة. وللأونكتاد دور مهم في البحث والتحليل بشأن (أ) الاتساق بين السياسات الوطنية ووضع القوانين على الصعيد الدولي، (ب) وطريقة جعل القواعد الدولية مؤاتية للتنمية، (ج) والنزاهة في العلاقات التجارية وعمليات التحرير الاقتصادي. وأثار عدداً من الأسئلة فيما يخص العلاقة بين الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية. إلى أي مدى يمكن للاتفاقات التجارية الثنائية أن تحل محل الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بموجب نظام منظمة التجارة العالمية؟ وأوضح أن الاتفاقات الثنائية لا تستطيع معالجة أوجه الخلل البنيوي المتعدد الأطراف. كيف تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تزيد صدقيتها؟ ورغم نجاح منظمة التجارة العالمية في إنشاء قواعد لتيسير التجارة، ظل السؤال مطروحاً بشأن حسن إدماج العدالةَ في قواعد التجارة بحيث تجعل من الممكن الدفاع عن هذه القواعد. وأشار إلى قضايا أخرى منها الطريقة التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يترجم مبادرات متنوعة (مثل مبادرات لجنة بلير) إلى نهج عالمي متسق، وطريقة التصدي لتحديات الاتساق بين السياسات التي تنتهجها مؤسسات بريتون وودز والسياسات التي تعتمدها الحكومات نفسها في بلدانها.

٢- قال **سعادة السيد خوليو أورتيغا توسبيغان، الوزير، والمفوض الرئيسي، والأمين التنفيذي للجنة الوطنية للمفاوضات التجارية في الجمهورية الدومينيكية** إنه في عالم يتسم بعدم المساواة وبوجود العديد من العقبات في وجه التجارة، تواجه البلدان النامية تحديات خطيرة في إدماج نفسها في الاقتصاد العالمي. فقد اضطلعت هذه البلدان بتدابير في مجال السياسة العامة اقترحتها البلدان والمؤسسات المانحة مما جعل اقتصاداتها أكثر انفتاحاً، وغالبية مؤسساتها الوطنية مخصخصة، وإنفاقها العام منخفضاً انخفاضاً شديداً، ونظامها النقدي أكثر استقراراً. وتعتقد البلدان ذات الاقتصادات النامية أنه يمكنها أن تُشارك في مفاوضات تجارية على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. وهذه الاقتصادات، وبخاصة الصغيرة والضعيفة منها، كما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدأت تُدرك أن العولمة قد وسّعت الفجوة الإنمائية.

٣- ومضى قائلاً إن الإسقاطات الأخيرة تُبيّن أنه ليس من الممكن بلوغ هدف الحد من الفقر باعتباره واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، ظلت اقتصادات بلدان نامية عديدة تواجه مخاطر متنوعة تتصل بعدم استقرار التدفقات التجارية وعدم التكافؤ بين الالتزامات في مجال السياسة العامة جراء جولة أوروغواي. فقد عقدّت اتفاقات جولة أوروغواي حالة البلدان النامية في الأسواق العالمية شديدة المنافسة لأن عمليات الإنتاج

الحديثة لا تتيح إنشاء آليات لازمة لتمكين تلك البلدان من التمتع بمنافع البنية التجارية الجديدة. ورغم أن التجارة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية وفي الحد من الفقر، إلا أنها لا تتيح دائماً الفرصة الفضلى للبلدان النامية. وبالنظر إلى تعليق المفاوضات المتعددة الأطراف، ينبغي للبلدان النامية أن تجد أرضية مشتركة للتوفيق بين العولمة والتنمية، وذلك بتضمين قوائم مطالبها موضوعات مثل المعونة من أجل التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وإلغاء الدعم للزراعة، والاعتراف بأوجه عدم التكافؤ بين البلدان، والسيادة الغذائية. ويُعتبر تحدياً حقيقياً إقامة صلة بين منافع العولمة والتنمية الصحيحة. وبما أن الدور النهائي للأونكتاد هو تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بطريقة مؤاتية لتنميتها، فإنه ينبغي له أن يبذل قصارى جهده للاضطلاع بمهامه التي تُشكل ثلاثة أركان هي: توافق الآراء، وتحليلات وبحوث السياسة العامة، والمساعدة التقنية.

٤- وركّز **سعادة السيد كولودوألدو هوغيني، سفير البرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف** على أربع قضايا رئيسية. القضية الأولى هي منافع وتحديات العولمة: فبالرغم من أنه يمكن للعولمة أن تُساهم في التنمية، وفي ارتفاع معدلات النمو، بل وفي الحد من الفقر، كانت نتائج العولمة مزيجاً من النتائج السلبية والإيجابية. وفي معرض الإشارة إلى عدم التكافؤ في جني منافع العولمة، قال إن العولمة عادت بالنفع على البلدان والقطاعات بدرجات متفاوتة، كما يتبين من تركّز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن تباين معدلات النمو. وفي قطاع الزراعة، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تجعل قطاعها الزراعي الداخلي في معزل عن آثار العولمة انطلاقاً من رغبتها في الاستفادة من العولمة دون مقابل وفتح قطاعات صناعية وخدمية في البلدان النامية. ولذلك ينبغي الحكم على المنافع والتحديات على ضوء ما يُفتح من القطاعات المختلفة. والأسئلة ذات الصلة تشمل السؤال عن طريقة استمرار قوى العولمة بطريقة تُراعي التكافؤ بدرجة أكبر، والسؤال عن طريقة تحقيق الحد الأمثل من المنافع وتقليص التكاليف، وعن طريقة تجنب الأزمات وطريقة إيجاد حلٍ لأوجه الخلل في الاقتصاد العالمي.

٥- والقضية الرئيسية الثانية هي قضية الجغرافيا الاقتصادية الدولية الجديدة في العالم: فقد زادت معدلات نمو البلدان النامية ككل للمرة الأولى عن معدلات النمو في البلدان المتقدمة. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، أمكن أن يؤدي إلى تنامي حصة البلدان النامية من التجارة العالمية ومن الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا يعني حدوث تحول رئيسي في موازين القوى لصالح البلدان النامية. ولذلك فإن على البلدان النامية أن تؤدي دوراً أكبر. فتحديات العولمة يمكن طرحها في شكل فتح الأسواق، واستيعاب المستجدين على العولمة، وتزايد الحمائية، وتطبيق قواعد التجارة. ولذلك ينبغي تطبيق قواعد التجارة بطريقة عادلة. وقد أنشأت الجغرافية الاقتصادية الدولية الجديدة أيضاً فرصاً رئيسية للتعاون والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، حيث ينبغي تشجيع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية تعزيزاً للتدفقات التجارية بين البلدان النامية.

٦- والقضية الرئيسية الثالثة هي قضية مساهمة المفاوضات التجارية الدولية في التنمية. فأكّد المتحدث من جديد ضرورة استئناف مفاوضات الدوحة، لأن عالماً يقوم على صفقات تجارية ثنائية أسوأ من عالم يقوم على نظام تجارة متعدد الأطراف. وسبب ذلك هو أن نظام تجارة متعدد الأطراف يمكن أن يوفر الاستقرار، بينما لا يستطيع نظام التجارة الثنائي أن يتناول السياسات المحلية على النحو المناسب. وينبغي للتنمية أن تكون الهم الأساسي في نظام التجارة الدولي ولم يعد ممكناً اعتبارها استثناءً في قواعد التجارة. ومن المهم التنسيق بين مجموعات البلدان النامية في عملية التفاوض سواء أكانت مجموعة البلدان العشرين، أو مجموعة أقل البلدان نمواً أو غيرها.

٧- أما القضية الرئيسية الرابعة فهي الاتساق ودور الأونكتاد في إيجاد نظام عالمي أفضل. وأيّد المتحدث رأي المتحدَثيْن الآخرَين بأن للأونكتاد دوراً رئيسياً يؤديه في تكوين نظام متسق وفي الإدارة العالمية السليمة، وذلك بسبب تزايد القوة الاقتصادية للبلدان النامية، وبسبب نظرة الأونكتاد الواسعة النطاق إلى القضايا الاقتصادية وتركيزه الأساسي على التنمية. وجميع هذه العناصر تُعتبر أساسية في تكوين الاتساق وتنظيم الإدارة العالمية السليمة. وينبغي للأونكتاد أن يعمل عبر أركانه الثلاثة وهي البحوث، وبناء التوافق في الآراء، والمساعدة التقنية. وينبغي للمناقشات أن تُركّز على مجال السياسة الوطنية، على أن يقترح الأونكتاد خيارات في مجال السياسة العامة ونظماً مفاهيمية جديدة بشأن جملة أمور منها الجوانب المتصلة بالتجارة من جوانب الاستثمار والتجارة بين بلدان الجنوب، آخذاً في اعتباره الحاجات المتنوعة للبلدان؛ وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمناقشات أن تطرح الممارسات الفضلى. وفي ختام كلمته قال بوجوب الاعتراف بأنه لا يمكن حل القضايا الإنمائية عن طريق تحرير التجارة وحده، وبأن للبلدان النامية أهمية رئيسية في الاقتصاد العالمي.

موجز الرئيس

٨- المسألة الأساسية الأبرز التي أُثيرت في أثناء المناقشة التفاعلية هي مسألة تقييم العولمة، لا سيما آثارها في الاقتصاد العالمي وفي الاقتصادات الوطنية. والفهم الشائع للعولمة هو أنها تعززت بجملة عوامل منها التقدم التكنولوجي في ميادين الاتصالات والنقل على المستوى الدولي، مما زاد حرية التنقل عبر الحدود للسلع والخدمات والتمويل، وبدرجة أقل تنقل اليد العاملة. غير أن العولمة لم تكن عملية "جامعة" فقد استُبعدت منها بلدان عديدة، لا سيما أقلها نمواً. وبما أن الفرص والتحديات التي جلبتها العولمة كانت موزعة توزيعاً غير متكافئ على البلدان فقد شكّل حل مشكلة عدم التكافؤ هذه القضية الأساسية في إدارة قوى العولمة وفي إضفاء الاستقرار على البيئة العالمية لأغراض النمو المستمر.

٩- وأكد بعض المندوبين أن العولمة عكست تدابير الليبرالية الجديدة في مجال السياسة العامة في بلدان فرادى، هذه التدابير التي شجعت عليها بلدان مانحة ومؤسسات دولية، مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وكون سياسة "توافق آراء واشنطن" (التي تقول بوصفة واحدة للجميع) قد فشلت في أحيان كثيرة في إظهار أهمية قيام الحكومات بوضع استراتيجيات إنمائية لبلد بعينه. واشتكى بعض المندوبين، من أن بلداناً متقدمة النمو تحتفظ بحواجز تجارية في وجه صادرات البلدان النامية بالرغم من حملة زيادة تحرير التجارة. ورأى بعض المندوبين أن التجارة الحرة وتحرير الأسواق وحدهما لا يمكّنان من النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما هدف الحد من الفقر. وقال عدد غير قليل من المندوبين صراحة إنه من غير المرجح بلوغ لأهداف الإنمائية للألفية في معظم البلدان الأفريقية.

١٠- وحذّر بعض المندوبين من اتجاه نحو التأكيد على الجوانب السلبية بدلاً من الجوانب الإيجابية للعولمة، والدعوة إلى بحث دور القطاع الخاص (بما فيه الشركات عبر الوطنية) كشريك في مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من منافعها. فالقطاع الخاص لا أيديولوجية له، وهو مستعد أساساً للذهاب إلى حيث يمكن أن تُجنى الأرباح، ومما يُشكّل فرصاً متكافئة للجميع. وبالتالي ينبغي للحكومات أن تضطلع بمسؤولية إيجاد الظروف الصحيحة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل، قال أحد المندوبين إن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاتهما لا يمثلان التنمية، فهما مجرد أدوات للتنمية.

١١- ورأى بعض المندوبين في تعليق مفاوضات جولة الدوحة مبعثاً للقلق الشديد، ودعوا إلى استئناف مبكر للمفاوضات، قائلين إن الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية لا يمكنها أن تحل محل الاتفاقات المتعددة الأطراف. غير أن تحسين فرص دخول السوق وحده ليس كافياً لأنه لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة صادرات البلدان النامية. وينبغي إيلاء النظر إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية لهذه البلدان. وفي هذا الصدد، أعرب مندوبون كثيرون عن تفاؤلهم إزاء مساهمة مبادرة "المعونة من أجل التجارة" الجديدة المشتركة بين وكالات متعددة وإزاء مشاركة الأونكتاد في تنفيذ برنامج "المعونة من أجل التجارة".

١٢- وفيما أكّد مندوبون على أهمية الأركان الثلاثة للأونكتاد، وهي بحوث وتحليلات السياسة العامة، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، فرّقوا بين هذه الأركان المختلفة من حيث أهمية كل منها. ففي مجال البحوث والتطوير، قال مندوب إنه ينبغي للأونكتاد أن يُحلل عناصر متنوعة من عناصر العولمة والترابط بين هذه العناصر. وفيما يتعلق بالدور المهم الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء، أكّد مندوب أنه ينبغي لتوافق الآراء أن يستند إلى طرح الحجج، وتقديم البيانات، والأدلة بشأن تنمية البلدان النامية في عملية العولمة. واقترح عدد غير قليل من المندوبين أيضاً إنشاء لجنة دولية جديدة للعولمة والتنمية زيادةً للتشجيع على مناقشة هذا الموضوع في المستقبل.